الثورة
www.althawranews.net
الأثنين 20 ذو القعدة 1435هـ 15 سبتمبر 2014م العدد 18197
Monday : 20 Thu-Alqeadah 1435 - 15 September 2014 - Issue No. 18197

الأزمة السياسية

د/ الشرعبي: مبادرات معالجة الأزمة الراهنة تندرج في إطار خارطة طريق المبادرة الخليجية

■ المشكلة لا تكمن في المبادرات بقدر ما تكون في عدم توافر الارادة لدى بعض القوى السياسية

أضحى مفهوم الأزمة من المفاهيم واسعة الانتشار في اليمن وأصبح يمس كل جوانب الحياة بدءاً بالأزمات السياسية وانتهاءً بالأزمات الاقتصادية والأمنية والعسكرية، وأصبح لكل أزمة آثار وانعكاسات تترتب عليها تنحصر أو تتسع بحسب خطأ أو صوابية القرارات التي تتخذ لمعالجة الأزمة لكونها حالة حرجة تتعلق بمصير البلاد وتشكل بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار لكونها تأخذ بعدين هما: الأول التهديد للمصالح الجوهرية للدولة وفتح الباب أمام تصاعد أحداثها، والثاني هو الزمن المحدد أمام من يدير الأزمة لاتخاذ قرار سريع وصائب للازمة واعتماد أعلى فهم سياسي لهذه الأمة و إعادة قراءة كل جوانبها، وتطبيقاً على الحالة الراهنة فقد كثرت في الآونة الأخيرة مبادرات القوى السياسية للتعامل مع الأزمة السياسية و إذا كان هذا التفاعل قد عكس إشكالية الكم الناتج عن هذه المبادرات فإننا سنتناول الكيفية أي النتائج والفوائد لهذه المبادرات مع الباحث في الشؤون السياسية الدكتور عادل عبدالقوي الشرعبي.

■ لقاء/عبدالباسط الشرعبي

المبادرة الأم

*** في ظل المبادرات العديدة لحل الأزمة السياسية، هل ظروف اليمن المتسارعة الأحداث تستوعب هذا الكم من المبادرات؟ أم تفرض البناء على مبادرة الحل الوطني؟**

- في البداية ينبغي التأكيد على أن المبادرة الخليجية هي المبادرة الأم، والتي تعد المرجعية الأساسية لعملية التسوية السياسية الراهنة، وقد اكتسبت صفة دولية من خلال قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. أما ما يطرح من مبادرات لمعالجة الأزمة الراهنة، فلا تعدو أن تكون مبادرات جزئية تندرج في إطار خارطة الطريق التي أرست معالمها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، ووضعت تفاصيلها وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل التي حظيت بإجماع مختلف القوى والمكونات السياسية. كما أن الواقع اليمني الراهن بتعقيداته السياسية والاجتماعية ومشكلاته الاقتصادية والأمنية وأزماته المتعددة قد يفرض الحاجة إلى طرح مثل هذه المبادرات. لكن، ومن جهة أخرى فإن الإشكالية لا تكمن في كثرة أو قلة هذه المبادرات بقدر ما تكمن في عدم توفر الإرادة لدى بعض الأطراف السياسية لتنفيذ ما يتم التوافق بشأنه، حيث تتعامل مع هذه المبادرات باعتبارها تكتيكات سياسية الهدف منها كسب الوقت لترتيب أوراقها السياسية والعسكرية. وبالتالي فإن توفر الإرادة والشعور بالمسؤولية الوطنية وتغليب المصلحة العامة على المصالح الذاتية من قبل مختلف الأطراف السياسية هو ما تحتاجه اليمن في هذا الظرف التاريخي الحاسم.

تصعيد ضد المصلحة

*** أين تقف مسؤولية أطراف الأزمة في صياغة أرضية مشتركة للحلول والمعالجات تأسيساً على مبادرة الحل الوطني؟**

- لاشك في أن كل طرف من الأطراف السياسية يتحمل جزءاً من المسؤولية التاريخية لإخراج اليمن من المرحلة الحرجة التي قد تفضي – لا سمح الله – إلى انهيار الدولة اليمنية وتمزقها. وبالنسبة للأزمة الراهنة بين الحكومة اليمنية والحوثيين، يمكن القول بأن مبادرة اللجنة الوطنية الرئاسية التي حظيت بإجماع معظم القوى والمكونات السياسية والاجتماعية، مثلت أرضية مشتركة للحلول والمعالجات، ولبت معظم المطالب المعلنة للحوثيين، والتي هي في الأساس مطلب كل فئات الشعب اليمني، في حين أن الرفض لهذه المبادرة وزيادة وتيرة التصعيد ضد الحكومة اليمنية لا يخدم المصلحة اليمنية بقدر ما يقود البلاد إلى الهاوية.

صحيح أن حكومة الوفاق الوطني قد أظهرت عجزاً واضحاً في أداء الحد الأدنى من وظائفها وقصرت في مسؤولياتها تجاه الأوضاع الاقتصادية والأمنية المتدهورة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون مبرراً للخروج على الإجماع الوطني ومخرجات مؤتمر الحوار، ومحاولة إسقاط العاصمة صنعاء برمزيتها السياسية والتاريخية، لأن مثل هذا الأمر لا يمكن أن يصب في خدمة اليمن بل سيفضي إلى انزلاق اليمن نحو الفوضى والدمار الذي ستكون نتائجه كارثية على الجميع.

*** هل توالي الأزمات السياسية في اليمن ناتج عن غياب المشروع الوطني الجامع وتغليب المشاريع الفئوية والذاتية؟**

- نعم فغياب المشروع الوطني الجامع يعد من أهم أسباب توالي الأزمات في اليمن، لأن غياب المشروع الوطني يفضي بالضرورة إلى بروز المشاريع ما دون الوطنية، الفئوية والذاتية.

وقد أسهمت سياسات الحقبة الزمنية الماضية في تكريس الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة, وفي دعم القوى التقليدية على حساب قوى التحديث، وتهميش وإفقار الطبقة المتوسطة. والمشكلة هنا لا تكمن في غياب المشروع الوطني بقدر ما تكمن في ضعف الحامل الاجتماعي لهذا المشروع، وأقصد به الطبقة المتوسطة التي عادة ما تضطلع بحمل هذا المشروع. فقد ظهر المشروع الوطني في اليمن في عدة محطات تاريخية لكنه اجهض أو تعثر في كثير من الحالات. فقد برز المشروع الوطني مع الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي وتم إجهاضه من قبل القوى التقليدية، وبرز أيضاً مع الوحدة اليمنية عام 1990م وتم إجهاضه من قبل نفس القوى, وظهر هذا المشروع مع ثورة الشباب في فبراير 2011م لكنه تعثر ولا يزال يواجه تحديات كبيرة. ولدينا الآن مشروع وطني جامع يتمثل في وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل التي تعد وثيقة وطنية حظيت بإجماع مختلف القوى والمكونات السياسية، لكن القوى التقليدية تسعى إلى إفراغ هذه الوثيقة من مضامينها.

إذن الإشكالية تكمن في ضعف الطبقة المتوسطة، في مقابل قوة القوى التقليدية، التي تمتلك معظم عناصر القوة، بشكل مكنها من تنفيذ مشاريعها الخاصة على حساب المشروع الوطني الجامع.

■ غياب المشروع الجامع من أهم أسباب توالي الأزمات

■ المعالجات الحقيقية يجب أن تنصب على البيئة الحاضنة للأزمات

نظرة تستوعب الأبعاد

*** في إطار الأزمة الحالية، هل يجب أن يقتصر التفاعل مع الوضع الأمني أم يجب أن تكون هناك قراءة للتصورات المستقبلية لضمان عدم تكرار مثل هذه الأزمات مستقبلاً؟**

- في الواقع يجب السير في الأسلوبين معاً وبشكل متوازي. أي التعامل مع الوضع الأمني بالوسائل الأمنية والعسكرية، وفي نفس الوقت النظر إلى هذه الأزمات من منظور كلي يستوعب مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالوسائل الأمنية والعسكرية قد تكون ضرورية في بعض الأحيان، لكنها قد تكون مضرة في أحيان أخرى، ومن ثم فمن الضروري أن يصاحب الوسائل الأمنية والعسكرية حلول تنموية من شأنها القضاء على أسباب الأزمات.

فالتعامل مع الأزمات بالوسائل الأمنية والعسكرية قد يكون أمراً ضرورياً لكنه يجب أن يكون جزءاً من الحلول المؤقتة، أما المعالجات الحقيقية لهذه الأزمات فيجب أن تنصب على البحث في أسباب ودوافع هذه الأزمات، أي البحث في البيئة الحاضنة لهذه الأزمات، وإحداث تغيير إيجابي في معطياتها، بما يضمن عدم تكرارها مستقبلاً.

تجتمع في الشكل .. وتختلف في المضمون .

الدولة الاتحادية وأساسيات تطبيق النظام

■ الثورة/رضي القعود

قدم مدير مركز البحوث والدراسات الأمنية الدكتور / علي حميد العولقي ورقة عمل بعنوان " الدولة الاتحادية والدولة الفيدرالية "

وفي الورقة وضح العولقي الموضوعات التي تجتمع في بناء وشكل الدولة والفرق بين الاتحادية والفدرالية :

فالدولة الاتحادية يقصد بها كما يقول : وجود أقاليم تتمتع بخصوصية ثقافية واقتصادية واجتماعية ولا تستطيع الأقاليم النهوض بواجبات التنمية المستدامة وتحقيق مستوى أفضل من الحياة إلا عن طريق الدخول في الاتحادات مع أقاليم أخرى ينتج عنه مستوى أفضل من الأمن والاستقرار والتنمية وكفالة الحريات .

أما النظام الفيدرالي فيقصد به وجود دولة مركزية قوية مع توفر حاجة وخصوصية اقتصادية وبيئية للإقليم أو الأقاليم وفي هذه الحالة لا بد من تخليص الأقاليم من المركزية الشديدة وفي هذا النظام يتخلص المركز من بعض سلطاته وصلاحياته ويمنحها إلى الإقليم أو الأقاليم لأغراض الاستثمار الأفضل للموارد والطاقات البشرية .

ومن ذلك يصل العولقي إلى خلاصة أن النظام الاتحادي يقتضي منح السلطة المركزية بعض السلطات والصلاحيات بتفويض من الأقاليم الداخلية والتي ستدخل في الاتحاد .

بينما النظام الفيدرالي فيقتضي انتزاع السلطات والصلاحيات من المركز وتفويضها إلى الأقاليم.

بناء النظام وصلاحياته

وحول آلية بناء النظام وصلاحياته يشير العولقي إلى أن النظام الاتحادي ينشأ من الأدنى إلى الأعلى ، بينما ينشأ النظام الفيدرالي من الأعلى إلى الأدنى .

وفي النظام الفيدرالي تتجمع السلطات والصلاحيات بيد المركز وهو الذي يتخلى عنها ويفوضها الإقليم أو الأقاليم.

أما في النظام الاتحادي فيكون العكس هو الصحيح ، فيتمتع الإقليم بكامل السلطات والصلاحيات ويكون للمركز فقط السلطات والاختصاصات التي يفوضها إليه الإقليم..

تكوين السلطات

ويتابع رؤيته فيما يخص تكوين السلطات بالقول : إن في النظام الاتحادي يكون الإقليم صاحب السلطة وصاحب المصير في ذاته وهو كيان له مصيره وله قراره في إطار السلطة المركزية أي أن الأقاليم مهما كبرت أو صغرت في المساحة أو السكان لها قوة ومنعة بذات القوة والمنعة لكل إقليم في الاتحاد .

بينما النظام الفيدرالي فيأخذ تكوين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية منحنى تصاعدياً أو تنازلياً ارتباطا بالثروة والسكان .

شكل الدولة

وفي السياق ذاته يوضح العولقي أن شكل بناء الدولة في النظام الفيدرالي يكون مركباً في كل الحالات . وهذا يعني قدرة الأقاليم على فرض سياسة مالية بما يتناسب مع بيئة الإقليم ومصادر الدخل المحلي .. فقد يفرض الإقليم رسوماً على السجائر وعلى البترول وعلى نقل الأحجار وعلى المواشي وهكذا .

أما في النظام الاتحادي فإن شكل الدولة في كل الحالات هو دولة أحادية ، أي أن النظام المالي والنظام التجاري العام يطبق بذات القواعد التي يطبق بها في العاصمة أو في القرى النائية للأقاليم أو الإقليم عضو الاتحاد على سواء .

فك الارتباط

في النظام الفيدرالي لا يجوز للأقاليم فك الارتباط عن الأقاليم الأخرى إلا بموافقتها جميعا أو بأغلبيتها على الأقل . ومثلها أميركا أو الهند أو باكستان.

أما في النظام الاتحادي فيكون فك الارتباط متعلقا بذمة الإقليم لذاته وليس للآخرين علاقة بذلك وبشرط تنظيم فك الارتباط بالنظام الأساسي " القانوني " للدولة . ومن مثلها بريطانيا والإمارات وسويسرا .

تبادل المنافع والمكاسب

في النظام الاتحادي تتكون لدى الإقليم القدرة والواجب في تنظيم كافة شؤونه بذاته ويقدم للسلطة المركزية بقدر ما يساهم فيها وفقا للقاعدة الشرعية الغرم بالغنم .

بينما في النظام الفيدرالي يقدم الإقليم في السلطة المركزية بحسب الدخل في كل نوع من أنواع المنافع والخدمات والسلع . وبذلك تتعاون مصالح الإقليم المحلية مع مصالحه في المركز .

● الاتحادية : تعني منح الادارة المركزية بعض السلطات بتفويض من الأقاليم الداخلية .

● الفيدرالية : هي انتزاع الصلاحيات من المركز وتفويضها إلى الأطراف